الباب الثالث

الآليات الإقناعية
أو الاشتغال الحجاجي في المناظرة

تَمْهِيد

سينبري الكتاب، من خلال هذا الباب، للاشتغال التطبيقي على المناظرة. وقد اختار الباب بشكل رئيسي ثلاث مناظرات تفي بشرطي التنوع والتمثيل وهي:

- مناظرة أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس حول النحو والمنطق، بوصفها نموذجا للمناظرة العلمية/ المعرفية.
- مناظرة عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء حول مرتكب الكبيرة، بوصفها نموذجا للمناظرة الكلامية/ العقائدية والمؤطرة بخلفيات إيديولوجية.
- مناظرة عبد الله بن عباس والخوارج، بوصفها نموذجا للمناظرة السياسية.

وقد استأنس الكتاب في اشتغاله، بمناظرات أخرى عديدة ومختلفة الموضوعات، سعيا وراء منح خلاصات هذا الباب طابعي الكفاية والتعميم.

ولاستخراج أهم الآليات الإقناعية (الحجاجية) التي تؤطر هذا الجنس، سيخصص **الفصل الأول** من هذا الباب للكشف عن البناء الحواري في المناظرة. وسيتكون هذا الفصل من مباحث أربعة، **المبحث الأول** سيتابع الخاصية المباشرة للحوار في المناظرة، أما **المبحث الثاني** فسيركز على أدوار الكلام في المناظرة. في حين أن **المبحث الثالث** سيرصد مظاهر توسيع الحوار في المناظرة وإغلاقه. وسيتولى أخيرا، **المبحث الرابع** متابعة أفعال اللغة في الحوار داخل المناظرة.

سيرتبط **الفصل الثاني** في هذا الباب برصد مظاهر الاشتغال الحجاجي للاستفهام في المناظرة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث. سيتابع **المبحث الأول** مركزية السؤال في المناظرة وحجاجيته، في حين أن **المبحث الثاني** سيركز على أبعاد السؤال في افتتاح المناظرة. أما **المبحث الثالث** فسيرصد استعمال السؤال في طوري "المواجهة" و"المدافعة" من المناظرة، راصدا طبيعته ومقصدياته.

سيتمحور **الفصل الثالث** من هذا الباب حول الاستعمالات الإقناعية للنفي في المناظرة، وذلك من خلال أربعة مباحث. **المبحث الأول** سيكشف عن الخاصية النقضية للنفي في المناظرة. وسيتابع **المبحث الثاني** مقصدية الجحد في هذا النفي،

وسيرصد **المبحث الثالث** مقصدية التعويض التي يؤديها. أما **المبحث الرابع** فسيركز على الأدوار التشكيكية والتقويمية للنفي في المناظرة.

سيتولى **الفصل الرابع** في هذا الباب البحث في الاشتغال الحجاجي للشاهد في المناظرة. وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث، **الأول** سيعرض للأهمية الحجاجية للشاهد، وسيتوقف **المبحث الثاني** عند الشاهد القرآني، وسيركز **المبحث الثالث** على الشاهد الشعري.

الفصل الأول

البناء الحواري في المناظرة

المبحث الأول:

الخاصية المباشرة للحوار في المناظرة

تتحدد المناظرة بوصفها فعالية حوارية، أساسها التداول حول قضايا خلافية. ويتوزع القول في المناظرة ضمن بناء مثنوي، طرفاه مدع ومعترض، أو معتقد ومنتقد. والحوار في المناظرة يتخذ صيغة المواجهة الاقتناعية المباشرة، إذ تتدخل فيه ذاتان متقابلتان ضمن مشهد تخاطبي فعلي.

وإذا كان الحوار هو: "أهم أشكال التفاعل اللفظي، وهو المجال الطبيعي الذي يقع فيه الحجاج بامتياز"[1] فإن الحوار في المناظرات داخل التراث العربي الإسلامي قد اتسم بطابعه المباشر، وقد هيمن هذا الطابع حتى أن المناظرات التي اتخذ فيها الحوار شكلا غير مباشر كانت قليلة، أو هي بفعل مبررات معينة، متحولة عن الحوار المباشر الذي يبقى الأصل المميز لها. يقول حسين الصديق: "ويمكننا أن نفترض أن هذا الحوار كان في الأساس مباشرا، ولأسباب معينة قام الراوي بتحويله إلى حوار غير مباشر. هذه الأسباب تتعلق في رأينا من جهة بالبناء الحكائي للنص، ومن جهة أخرى بالحالة النفسية للراوي، وبوظيفة كتابه حيث يروي النص"[2].

إن ما يثبت الطابع المباشر لحوار المناظرة، هو اعتمادها المكثف على السؤال والجواب، وهما مؤشران على حالية النقاش وحضور الذوات المتفاعلة. فاختراق الآخر يتم عبر مباشرة الاتصال الحي معه بالسؤال، وانشباك الآخر يتم عبر أجوبة وتعقيبات وردود يتوجه بها مباشرة، وفي الحين، إلى المبادر في الحوار. هكذا ورد في بداية مناظرة أبي سعيد السيرافي مع متى بن يونس "... ثم واجه متى فقال: حدثني عن المنطق ما تعني به؟ [...] قال متى: أعني به أنه آلة من آلات

(1) أبو بكر العزاوي: "الحجاج والشعر نحو تحليل حجاجي لنص شعري"، مذكور، ص 110.

(2) حسين الصديق: المناظرة في الأدب العربي الإسلامي، مذكور، ص 246.

الكلام..."[1].

وورد في بداية مناظرة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، "فقال واصل لعمرو: لم قلت إن من أتى كبيرة من أهل الصلاة استحق اسم النفاق؟، فقال عمرو: لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾"[2] [سورة النور، الآية 4).

وكذلك الأمر في بداية مناظرة عبد الله بن عباس للخوارج "وذكر أهل العلم.. أن عليا رضي الله عنه لما وجه إليهم عبد الله بن عباس، رحمة الله عليه، ليناظرهم قال لهم: ما الذي نقمتم على أمير المؤمنين؟ قالوا: قد كان للمؤمنين أميرا فلما حكم في دين الله خرج من الإيمان، فليتب بعد إقراره بالكفر، نعد له"[3].

إن المواجهة في المناظرة مباشرة، لأنها نقاش قائم على السؤال والجواب. لا غرو أن يكون الحوار فيها مباشرا. ولعل بدايات هذه المناظرات في تضمنها لأفعال "واجه" و"وجه إليهم"، دليل على صفتي الحضور والمباشرة في هذا الجنس الحجاجي. هاتين الصفتين لا يجلوهما فقط مؤشرا السؤال والجواب، بل يدل عليهما استعمال الضمائر. ففي مناظرة السيرافي ومتى بن يونس تم توظيف ضمير المتكلم ('أنا'، و'تاء الفاعل' و'ياء المتكلم' و'نا' الدالة على الفاعل الجمع (طالبت/ سألت/ أنا أقلدك/ كلا منا/ حدثني...)، وضمير الخطاب 'أنت' و'تاء الفاعل' و' كاف الخطاب' و'ضمير الخطاب الجمع')، وذلك ما تدل عليه المقاطع التالية:

"فلم تزري على العربية وأنت تشرح كتب أرسطو طاليس بها...".

"فإني أريد أن أبين لك أن تفخيمك للمنطق لا يغني عنك شيئا".

"وفي تحقيقه كان اجتهادك...".

"ولقد موهت بهذا المثال، ولكم عادة بمثل هذا التمويه"[4].

وفي مناظرة عبد الله بن عباس للخوارج تم توظيف ضمير الخطاب الجمع

(1) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة...، مذكور، ص 109.

(2) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، مذكور، المجلد الأول، ص 165.

(3) المبرد: الكامل...، مذكور، الجزء الثاني، ص 91.

(4) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، من الصفحة 110 إلى الصفحة 116.

(نقمتم)[1]، وفي مناظرة واصل مع عمرو بن عبيد تم اعتماد ضمير المخاطب المفرد (قلت - قولك)[2].

إن الضمائر في المناظرة، وبحسب ما تجسده هذه النماذج المدروسة، "ضمائر أشخاص"[3]، أي أنها تحيل إلى ذوات: أبو سعيد السيرافي - متى بن يونس - عبد الله بن عباس - الخوارج - واصل بن عطاء - عمرو بن عبيد... هذه الذوات المتفاعلة تعكس رؤى خطابية وفكرية ودينية وسياسية متواجهة. لذلك فالتقاطب التركيبي بين ضميري المتكلم والمخاطب، يعكس نوعا من المسافة بين المشاركين في المناظرة. فأبو سعيد يمثل صاحب النحو والمدافع عنه، ومتى بن يونس يمثل صاحب المنطق المحاجج عن قيمته، وابن عباس يمثل سياسيا التشيع لعلي بن أبي طالب إزاء الخوارج الذين يرفضون طاعته، وواصل بن عطاء يمثل كلاميا فرقة المعتزلة المدافعة عن المنزلة بين المنزلتين لمرتكب الكبيرة، وعمرو بن عبيد كان حينذاك يمثل فرقة الحسن البصري المقتنعة بنفاق مرتكب الكبيرة. وهكذا فالتقاطب في الضمير يعكس إذن "اختلافا بين الذوات"[4] بتعبير ميشال ماير.

وعلى خلفية هذه المسافة، تنخرط هذه الذوات في المناظرة بوصفها حوارا إقناعيا تتفاوض من خلاله، إما لتحقيق التقارب بينها، أو على العكس لتعميق تباعدها. فالخلاف حول قضية ما يرتبط جدلا بالاختلاف بين الأفراد، لذلك أقر ميشال ماير بأن القضايا المعرفية هي "مجال لإسقاط اختلافات الأفراد أو تمثلاتهم"[5]. وعليه، فإن توزع الكلام في المناظرة عبر ضمائر، ليس مجرد ظاهرة شكلية، بل إنه يعكس توزعا للمواقف بخصوص القضية المطروحة (النحو والمنطق، منزلة مرتكب الكبيرة، موقف الخوارج من علي بن أبي طالب...).

يسعى كل متحاور في المناظرة عبر الضمير المحيل عليه، إلى بناء موقفه وإقناع المستمع بسداده، مما يجعل من المناظرة خطابا حجاجيا. ومعلوم أن

(1) المبرد: الكامل في اللغة والأدب...، مذكور، ص 91.

(2) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، مذكور، الصفحات: 165-166-167.

(3) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الشركة الجديدة، دار الثقافة، البيضاء، (د.ت)، ص 110.

(4) Michel Meyer: "les fondements de l'argumentation", op. cit, p. 15.

(5) Michel Meyer: "les fondements de l'argumentation", op. cit, p. 32.

الحجاج بحسب بيرلمان وتيتكا هو "لقاء العقول"[1]، أي دينامية خطابية وفكرية.

إن إحالة الضمير في المناظرة على طرفين يؤشر على العلاقة التخاطبية فيها، فالمتحاوران يتقاسمان ملكية الكلام. هكذا، ففي المناظرة لا تكون "(الأنا) [وحدها] مصدر ومنبع ومعنى القول"[2]، بل لا بد من مستمع للخروج من "المونولوجية". ويجب ألا يقف المستمع عند حدود الانفعال، تتوجه إليه "الأنا" أو تستمع إليه، بل لا بد منه "كمساعد مسؤول"[3] في بناء الخطاب المتبادل لاختبار الرأي، وتحفيز الاجتهاد لإقامة حجج الموقف المعروض. ولذلك لم يكن بوسع أبي سعيد السيرافي أن يتألق في الدفاع عن النحو العربي لولا وجود مخاطب مسؤول مشارك هو متى بن يونس، ولم يكن بوسع واصل أن يقنع لولا وجود محاور منخرط ومتعاون هو عمرو بن عبيد...

إن هذه العلاقة التخاطبية التي يحددها اختلاف الضمائر في المناظرة، دليل آخر على خاصيتها الاستدلالية، لأن الخطاب بطرفين ليس غايته "مجرد الدخول في علاقة مع الغير، وإنما هي الدخول معه فيها على مقتضى الادعاء والاعتراض، بمعنى أن الذي يحدد ماهية الخطاب إنما هو العلاقة الاستدلالية"[4]. فأبو سعيد السيرافي يطالب بتعريف للمنطق، وهو ما يقدمه متى بن يونس، ليبدأ "التكوثر" الاستدلالي بصدد هذا التعريف، فمتى حريص من خلاله على إثبات فعالية المنطق، وأبو سعيد يعتمده لنفي ذلك وقرن هذه الفعالية بالنحو العربي. والخوارج يواجهون عبد الله بن عباس بتكفيرهم للإمام علي بن أبي طالب، وابن عباس يناظر نافيا هذا الحكم. وواصل بن عطاء يبسط حججا قرآنية مضادة للحجج التي بادر بها عمرو بن عبيد. فكل ضمير يحيل على طرف، ولكل طرف قصد إقناعي. وهذا القصد يتقلب في المناظرة بين الادعاء والاعتراض.

وإذا كانت الضمائر تنظم فضاء الخطاب انطلاقا من الذات المتكلمة، أو

(1) Perelman (ch) et Olbrechts Tyteca: traité de l'argumentation..., op. cit, p. 5.

(2) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987، ص 111.

(3) نفسه، ص 112.

(4) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان...، مذكور، ص 226.

"الأنـا"، فـإن هـذه "الأنـا" في المناظرة ليسـت مركزية، إنها علـى الداوم في وضع علاقة. وكل "علاقة تدعو مقابلها، إن مثلا أو ضدا. فإن كان المقابل مثلا، تزاوجت معـه، ومسـلم أن كل تـزاوج يثمـر ما ليس فـي المتزاوجين على حال الانفراد. وإن كان المقابل ضدا، تناظرت معه، ومسلم أن كل تناظر يثمر ما ليس في المتناظرين على حال الانفراد"[1].

(1) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان...، مذكور، ص 22.

المبحث الثاني:

أدوار الكلام

1- انتظام التناوب بين المتدخلين

إن تدبير الحوار في المناظرة يتم عبر تناوب المتدخلين على أدوار الكلام، ويؤشر على هذا التناوب الاستعمال المستمر لمادة (قال) بوصفها خطا يفصل في كل مرة، مداخلة كل طرف في الحوار عن مداخلة الطرف الآخر:

- "فقال متى: يكفيني من لغتكم هذه الاسم والفعل والحرف، فإني أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض هذبتها لي يونان... (بعدها ينتقل دور الكلام إلى أبي سعيد) قال أبو سعيد أخطأت، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها"[1].
- "ثم قال له واصل: يا أبا عثمان، أيما أولى أن يستعمل في أسماء المحدثين من أمتنا؟ ما اتفق عليه أهل الفرق من أهل القبلة أو ما اختلف فيه؟ فقال عمرو: بل ما اتفقوا عليه أولى"[2].
- وفي مناظرة عبد الله بن عباس للخوارج "قال لهم: ما الذي نقمتم على أمير المؤمنين؟ قالوا: قد كان للمؤمنين أميرا، فلما حكم في دين الله خرج من الإيمان فليتب بعد إقراره بالكفر نعد له..."[3].

واضح إذن أن الخطاب في المناظرة يتوزع إلى لحظتين تلفظيتين توجدان في علاقة حالية. ومن ثم فإن النشاط الحواري في هذا الجنس الحجاجي أساسه مبدأ التناوب. وحسب الباحثة كاترين كيربارت أوريكسيوني Catherine Kerbrat Orecchioni، فإن أدوار الكلام هي "ما يحدد واجبات وحقوق المتدخلين أي نظام انتظارات [هما]"[4]، لذلك فمواقف المشاركين تتعاور أثناء الحوار بين التكلم

(1) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 115.

(2) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى...، مذكور، ص 166.

(3) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، ص 91.

(4) Michel Meyer: De la problématologie, op. cit, p. 253.

والإنصات، ولكل مشارك داخل هذا التفاعل اللفظي الحق في أن يحتفظ بالكلام للحظة معينة ثم عليه واجب منح الآخر فرصة الكلام في لحظة أخرى.

ومن خلال ثنائية الإرسال والاستقبال التي تنظمها أدوار الكلام يتمظهر الطابع الإشكالي للقضايا المطروحة. ويسعى كل مشارك إلى بناء وتعزيز موقفه حجاجيا. إذ في غمرة الأخذ والرد تتشكل الآراء.

إن أدوار الكلام تجسيد للصفة الحجاجية للمناظرة، ذلك لأن هذه الأدوار تحدد الاختلاف، وهي تثبت أن المتدخلين مشدودان ومعنيان بما يجري، إنهما بتعبير ميشال ماير "ليسا غير آبهين"[1] Ils ne sont pas Indifférents. فعبر تناوبهما تبرز مشاركاتهما ومفاوضاتهما حول المسافة الفاصلة بينهما، وكل مفاوضة هي استدلال يتوخى الإقناع.

وإذا كانت المناظرة تتسم بتعدد أدوار الكلام وتناوبها المكثف (تصل في مناظرة أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس إلى أكثر من ثلاثين دورا، وتبلغ ثمانية في مناظرة عبد الله بن عباس للخوارج، والعدد نفسه في مناظرة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد...)، فإن هذه الكثافةDensité تؤشر على "تواتر عال" Fréquence élevée[2]، أي على احتداد يدل على حرارة المواجهة في المناظرة. لا غرابة في ذلك فهذه الأخيرة مشحونة بالاختلاف والاستدلال.

2- خرق التوزيع المنتظم لأدوار الكلام

إن الطبيعة الإقناعية للمناظرة كثيرا ما تجعل تناوب أدوار الكلام عملية غير منجزة بطريقة منسجمة ومزيتة huilée [3]. ذلك أن إرادة الإقناع وتحقيق الإفحام التي تحرك كل محاور، تجعله يخرق التوزيع المنتظم لأدوار الكلام. ويتخذ هذا الخرق في الحوار داخل المناظرة أشكالا أربعة:

- صمت أحد المتناظرين.

(1) Michel Meyer: "les fondements de l'argumentation", op. cit, p. 17.

(2) Pierre Oléron: "Organisation et articulation des échanges de paroles", Dans: De la métaphysique à la rhétorique..., op. cit, p. 62.

(3) Catherine kerbrat Orecchioni: la conversation, éditions de seuil, juin 1996, p. 31.

- قطع كلام أحد المتناظرين Interruption.
- انشباك الكلام Chevauchement.
- استبداد أحد المتناظرين بالكلام[1].

أ - الصمت:

إن الصمت الممتد بين دورين كلاميين يعكس في المناظرة عجز أحد المتحاورين عن الاستمرار في تأمين التسلسل الحواري، إما لامتصاص ابتدارات المحاور الآخر، أو لالتقاط النفس لإعادة ترتيب العدة الإقناعية. ويمكن التمثيل على ذلك بصمت متى بن يونس خلال بعض أطوار مناظرته مع أبي سعيد السيرافي: "فقال ابن الفرات لمتى: يا أبا بشر أكان هذا نحوك. [صمت متى]، ثم قال أبو سعيد: دع هذا، هاهنا مسألة علاقتها بالمعنى العقلي أكثر من علاقتها بالشكل اللفظي، ما تقول في قول القائل: زيد أفضل الإخوة؟ قال: صحيح، قال: فما تقول إن قال: "زيد أفضل إخوته" قال: صحيح، قال: فما الفرق بينهما مع الصحة؟ فبلح وجنح وغص ريقه [صمت متى]. فقال أبو سعيد: أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة... (...) قال متى: بين لي ما هذا التهجين؟ [معاودة متى الانضباط لتناوب أدوار الكلام بعد الصمت]"[2].

وقد يعبر الصمت في المناظرة عن التسليم والاقتناع بحجج الخصم في غير عناد أو مكابرة. وذلك ما تجسده إحدى لحظات المناظرة بين واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، فبعد حجج قرآنية متتالية وظفها واصل لم يكن أمام عمرو إلا الصمت معبرا عن اقتناعه "فأمسك عمرو"[3].

وقد يجسد الصمت في المناظرة أو الدعوة إليه رغبة في "التنصل" من نتائجها، والتهرب من إلزام الحجة الذي قادت إليه. فبعد ما استطاع عبد الله بن عباس تفنيد حجج الخوارج "قال بعضهم لبعض: لا تجعلوا احتجاج قريش حجة

(1) Ibid, pp. 32-47.
(2) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 118-119.
(3) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، مذكور، ص 166.

عليكم، فإن هذا [ابن عباس] من القوم الذي قال الله ﷻ فيهم: ﴿... بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾"[1]، ثم إن الصمت الممتد لأحد المتحاورين في آخر المناظرة قد يعكس عجزه "النهائي"، كما حدث لمتى بن يونس في مناظرته مع السيرافي، إذ اقتصرت المقاطع الأخيرة للمناظرة على مداخلات أبي سعيد الذي "أسلم مناظره إلى إيثار السكوت"[2].

ب - قطع الكلام:

أما الالتجاء في المناظرة إلى قطع كلام الآخر وتضييق فرص استكماله لمداخلته، فيحكمه كذلك الهدف الإقناعي، لأنه يتوخى إرباك المحاور المواجه والحيلولة دون تمكينه من إنجاز مداخلات منتظمة. لذلك اعتبرت اوريكسيوني أن قطع كلام الآخر "يؤذي مجاله ويهدد وجهه"[3]. وتعكس مناظرة أبي سعيد السيرافي مع متى هذا النزوع بشكل جلي، ففي أكثر محطات النقاش بينهما، لا يترك أبو سعيد لمتى بن يونس فرصة التدخل الجوابي، يقول مخاطبا متى: "فمن أين يجب أن تثق بشيء ترجم لك على هذا الوصف؟ بل أنت إلى تعرف اللغة العربية أحوج منك إلى تعرف المعاني اليونانية (...) وحدثني عن قائل قال لك: حالي في معرفة الحقائق والتصفح لها والبحث عنها حال قوم كانوا قبل واضع المنطق (...) ما تقول له؟ أتقول: إنه لا يصح له هذا الحكم، ولا ينتسب هذا الأمر (...) ومع هذا، فحدثني عن الواو وما حكمه؟ فإني أريد أن أبين أن تفخيمك للمنطق لا يغني عنك شيئا"[4].

إن أبا سعيد يتابع أسئلته قاطعا عن متى أية إمكانية للجواب مانعا تدخلاته رغم همه بالرد، وقد عد بعض الباحثين هذا القطع للكلام الذي نهجه أبو سعيد في المناظرة شططا وتعسفا في حق متى[5].

(1) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، ص 91.
(2) محمد حسن عبد الله: "أدب الحوار في مناظرة السيرافي ومتى..."، مذكور، ص 47.
(3) Catherine kerbrat Orecchioni: la conversation, op. cit, p. 32.
(4) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 116.
(5) محمد حسن عبد الله: "أدب الحوار... "، مذكور، ص 32-48.

وهناك مسلك آخر للقطع انتهجه أبو سعيد إذ كان لا يترك لمتى متسعا لإتمام مداخلاته وأجوبته. فسرعان ما يتلقف منه إقرارا أو نفيا مقتضبين وغير مبنيين إقناعيا ومعزولين ليستمر أبو سعيد في بناء اتجاهه الحجاجي مغلقا احتمالات النقض أو التشويش، التي يمكن لمتى توسلها. ويمكن التمثيل على ذلك بهذا المقطع من المناظرة: يقول أبو سعيد "وها هنا مسألة تقول: إن الناس عقولهم مختلفة وانصباؤهم منها متفاوتة. قال: نعم. قال: وهذا الاختلاف والتفاوت بالطبيعة أو بالاكتساب؟ قال: بالطبيعة. قال: فكيف يجوز أن يكون هاهنا شيء يرتفع به هذا الاختلاف الطبيعي والتفاوت الأصلي؟ قال متى: هذا قد مر في جملة كلامك آنفا. قال أبو سعيد فهل وصلته بجواب قاطع وبيان ناصع؟ ودع هذا أسألك عن حرف واحد..."[1].

ج - انشباك الكلام:

يتحدد الانشباك بوصفه انخراط أحد المتحاورين في الكلام ولما لم يستكمل خصيمه كلامه. وهو يشكل في المناظرة استراتيجية للهجوم الإقناعي، إذ يتصيد فيه أحد المتناظرين المدخل المناسب في كلام الآخر لبسط ادعائه أو إعلان اعتراضه، مؤشرا بذلك على حضور بديهته وانتباهه للمفاصل الحساسة في الحوار بل ووعيه بالسياق واللحظة المناسبين لتحويل القناعات. ويمكن التمثيل لذلك بما قام به واصل بن عطاء في المناظرة السبعين من **عيون المناظرات**، فقد أورد السكوني: "فأخذ الحسن [البصري] يقرر وإذا بواصل بن عطاء قد انبرى له وقال أنا لا أقول: إن صاحب الكبيرة مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وحكمهم في الآخرة أنهم مخلدون في النار مع الكفار، وأن من خرج منهم من الدنيا قبل أن يتوب لم يجز لله تعالى أن يغفر له"[2]. وغير خاف أن هذا الانشباك قد خلف أثرا حاسما في تاريخ الفكر الإسلامي، فعلى خلفيته تشكل مذهب المعتزلة. يقول السكوني: "فخالف واصل بن عطاء بهذا القول جميع المسلمين واعتزل معتقدهم فيه فطرده الحسن البصري عن مجلسه وقال له ولمن تبعه: فإن

(1) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 113-114.

(2) السكوني: عيون المناظرات، مذكور، ص 194.

لم تؤمنوا لي فاعتزلوني [فاعتزلوا] جانبا. فسموا معتزلة من يومئذ"[1].

وقد يرتبط الانشباك بتدخل طرف ثالث في المناظرة، بحيث يخترق بكلامه مجرى مداخلتي المتناظرين. ولعل أبرز تجسيد لذلك هو تدخلات الوزير ابن الفرات في المناظرة بين أبي سعيد ومتى بن يونس. وغير خاف أن تدخلات الوزير شكلت داعما إقناعيا لأبي سعيد وأعانته على إفحام متى. بل يمكن الإقرار بأن أحد عناصر جرأة أبي سعيد في هذه المناظرة هي على حد قول الدكتور محمد حسن عبد الله هي: "معاضدة أهل السلطان [له]"[2].

د - الاستبداد بالكلام:

أما الاستبداد بالكلام في الحوار فقد يشكل ترجيحا لكفة أحد المتحاورين، وتقوية لموقفه. الأمر الذي يجعل من الاحتفاظ بالكلام وحيازة مبادرته آلية إقناعية. لقد امتلكت مداخلات أبي سعيد المساحة الأوسع في المناظرة، وكانت أقواله الأطول والأكثر تفصيلا. وقد استطاع بهذه الحظوة الكمية في الكلام أن يتحكم في مجرى المناظرة وفي نتائجها. وكذلك كان احتفاظ واصل بالكلام مدة أطول بالمقارنة مع عمرو بن عبيد تجليا من تجليات تحكمه في أطوار النقاش.

ويتمظهر الاستبداد بالكلام في المناظرات من خلال تحكم أحد المتناظرين في فتح وإغلاق الحوار. وهكذا يظهر أن الأطراف التي تقنع في المناظرة أو "تنتصر"، هي غالبا من يفتح المناظرات ويغلقها. فأبو سعيد هو الذي فتح المناظرة وليس متى: "حدثني عن المنطق ما تعني به؟"[3]، وعبد الله بن عباس هو من فتح المناظرة لا الخوارج "قال لهم: ما الذي نقمتم على أمير المؤمنين؟"[4]. وكذلك الأمر مع واصل بن عطاء الذي ابتدر الحوار: "فقال واصل لعمرو: لم قلت إن من أتى كبيرة من أهل الصلاة استحق اسم النفاق؟"[5].

وهذه الأطراف التي استبدت بالكلام في بداية المناظرة أي فتحته، هي التي

(1) السكوني: عيون المناظرات، مذكور، ص 195.
(2) محمد حسن عبد الله، "أدب الحوار..."، مذكور، ص 47.
(3) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 109.
(4) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، ص 91.
(5) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، مذكور، ص 165.

استبدت كذلك بإغلاقه. ومن ثم انتصرت لأنها امتلكت كلمة الحسم Le mot de fin.[1]

وعموما فإن أدوار الكلام في أي حوار، والمناظرة جنس حواري، تبين أن "التفاعل مسار دينامي مفتوح على احتمالات وتقلبات عدة"[2]، ومن ثم البعد الحجاجي لهذه الأدوار وخاصيتها الإقناعية.

(1) Catherine kerbrat Orecchioni: la conversation, op. cit, p. 47.

(2) Catherine kerbrat Orecchioni: la conversation, op. cit, p. 49.

المبحث الثالث:

توسيع الحوار في المناظرة وإغلاقه

وفق ما تمت الإشارة إليه في الباب الأول من الكتاب فإن جاك موشلر يعتبر أن أي تفاعل حواري يعكس في جريانه تأرجحا دائما بين قوتين متناقضتين: قوة جاذبة (الإغلاق) وقوة طاردة (المواصلة). وحسب موشلر فإن "الإغلاق يتحقق بحصول الاتفاق Accord أما التوسع فتحققه المفاوضة négociation"[1].

إن إحدى وظائف الإقناع في المبادلة الحوارية إتاحة الإغلاق أي الدفع باتجاه تحقيق الانسجام الحجاجي للمداخلتين الأخيرتين. وحينما لا يتم إشباع هذا الشرط، تبرز استراتيجيات أخرى للبحث عنه. آنذاك تمنح المتواليات الحوارية المجال للتوسع.

1- التوسيع الحواري في المناظرة

إن التوسيع المهيمن في المناظرة هو التوسيع عبر التناقض، ذلك أن المداخلات تتواتر انطلاقا من اختلاف المواقف بين المتدخلين. والقضية موضع التداول دائما إشكالية، وهناك باستمرار مسافة للتقاطب حولها بين المدعي والمانع أو العارض والمعترض... والحوار منذور إما لتذويب هذه المسافة أو تعميقها. ويتبين من خلال الوقوف على نماذج المناظرة المدروسة نشاط هذا النوع من التوسيع فيها. فمناظرة عبد الله بن عباس تنهض على ادعاء للخوارج مضمونه تكفير الإمام علي بن أبي طالب. وينصب رد عبد الله بن عباس على إعلان اختلافه مع هذا الحكم وتركيزه على نقضه. وقد توسل في هذا المنع الشاهد القرآني، والقياس لتقريب الحالة لمحاوريه، حين قال: "إن الحكومة كالإمامة (...) وكذلك الحكمان لما خالفا نبذت أقاويلهما"[2].

(1) Jacques Moeschler, Argumentation et conversation..., op. cit, p. 152.

(2) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، ص 91.

وبقدر ما ينشد عبد الله بن عباس إلى منع حكم الخوارج، ينشد هؤلاء إلى متابعة التدليل على حكمهم. فالإطار الخلافي هو الذي يوسع التجاذب القولي بينهما. والأمر نفسه في مناظرة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، إذ يتركز الجهد الإقناعي لواصل بن عطاء على نفي صفة النفاق عن "مرتكب الكبيرة" التي يعتقدها عمرو. ويحشد واصل في انتقاده لدعوى عمرو حججا قرآنية، ويوظف معرفته بالنحو، كما يستشهد بإجماع الفرق الإسلامية. أما عمرو بن عبيد فيساجل من أجل دعواه كذلك بحجج من كتاب الله، وبالتفسير النحوي. وبهذا التناقض يتسع مدى الحوار في هذه المناظرة.

ويبدو التوسيع بالتناقض في صورته الأجلى في المناظرة بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس. فكل حركة حوارية في هذه المناظرة مشحونة بالتناقض، وشراسة الاختلاف جعلت المناظرة لا تستكين على امتداد أطوارها لأي انسجام ولو مؤقت... وأبو سعيد لا يفتأ يمعن في تبكيت réfutation آراء متى. ولعل الأصليين الحضاريين المختلفين اللذين يصدر عنهما المتناظران عمقا من حجم التباعد بينهما. لقد جعل التقاطب بين صاحب المنطق وصاحب النحو المناظرة معرضا للحجج والحجج المضادة فطالت وتناسلت. إن التوسيع عبر التناقض في المناظرة مسار إقناعي قوامه الاستدلال لإثبات وجهة نظر معينة إزاء قضية خلافية، مما يجعل كل مناظرة تنطوي داخلها على مناظرات صغرى تجسد الاشتغال المستمر للتناقض في هذا الجنس الحجاجي. يقول الدكتور طه عبد الرحمان "[إن] تعاقب عملية المنع ودفع المنع يؤدي إلى إنشاء متوالية متشعبة تتركب من (مناظرات فرعية)، كل مناظرة فيها تتولد عن تعرض دعوى ما للمنع"[1]. وعليه فإن "التكوثر" القولي في المناظرة مرده انبناؤها على التناقض. ومعلوم أن التوسيع الحواري "يفترض الاختلاف وأي إفراط في التسوية لا يقود إلا إلى الصمت"[2].

واضح إذن أن توقف التناقض يقود حتما إلى توقف المناظرة. واستمرار الحوار تعبير عن استمرار الخلاف، يقول موشلر: "حينما تكون الأطراف المتحاورة

(1) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 77-78.

(2) Catherine kerbrat Orecchioni: la conversation, op. cit, p. 92.

متفقة لا يبقى هناك ما يقال ولكن عندما يكون هناك اختلاف فالمناقشة تبقى سارية وممكنة"[1].

2- إغلاق الحوار في المناظرة

تشتغل المناظرة، بوصفها مواجهة اقتناعية، على مفاوضة المسافة الفاصلة بين المتدخلين حول قضية أو موضوع ما. ولكي تكون المناظرة منتجة، لا بد لها من نهاية. فاستمرار العناد يحولها إلى مزايدة عقيمة لا تطور المعرفة كما لا تطور الأطراف المشاركة فيها. فضلا على أن استمرار المناظرة إلى ما لا نهاية، أمر مستحيل "لعدم وفاء طاقة البشرية على ذلك"[2].

وإذا كان موشلر قد اعتبر بأن إغلاق أي مبادلة حوارية يتوقف على تحقيق الاتفاق بين المتحاورين، أي توصلهما إلى نوع من "التسوية"[3] التي تجعلهما في وضع مصادقة وانسجام حجاجيين، فإن إعلان نهاية المناظرة في التراث العربي الإسلامي، أي إغلاقها يقتضي بلوغ المتحاورين فيها درجة "الاكتمال" الاقتناعي. هذا الأخير تجسده وضعيتان إما "إلزام المانع" أو "إفحام المدعي". لذلك يقول الدكتور طه عبد الرحمان مستندا إلى طاش كبرى زاده: "يجب أن تؤول المناظرة إلى "إلزام المانع" أو "إفحام المدعي"، يلزم المانع إذا عجز عن متابعة التعرض لدعوى المدعي بإحدى وظائفه مع اعتبار عدم قوله أو فعله لأي شيء يؤدي إلى (الانقطاع). ويفحم المدعي إذا عجز عن إقامة الدليل على دعوى من دعاوي المعترض عليها مع اعتبار عدم قوله أو فعله لأي شيء يؤدي إلى (الانقطاع)"[4].

وهكذا فإن مناظرة أبي سعيد السيرافي مع متى بن يونس انتهت بإفحام المدعي، إذ هدم أبو سعيد دعوى متى حول صلاحية آلة المنطق للغة والمعقولات. كما أن مناظرة واصل بن عطاء مع عمرو بن عبيد انتهت بإفحام عمرو، الذي ادعى أن مرتكب الكبيرة منافق. وكذلك الأمر في مناظرة عبد الله بن عباس مع الخوارج،

(1) Jacques Moeschler, Argumentation et conversation..., op. cit, p. 153.
(2) طاش كبرى زاده: "شرح آداب البحث..."، مذكور، ص 21.
(3) Jacques Moeschler, Argumentation et conversation..., op. cit, p. 169.
(4) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 78.

إذ انتهت بإفحام ونقض دعواهم بتكفير الإمام علي بن أبي طالب.

أما إغلاق المناظرة بـ"إلزام المانع"، فيمكن تبينه من خلال مآل مناظرة أبي بكر الباقلاني مع ملك الروم حول "انشقاق القمر بوصفه آية للنبي ﷺ" وهي المناظرة الحادية عشرة والمائة، التي أوردها السكوني في عيونه[1]. إذ انتهت بتقويض الباقلاني لمنع ملك الروم الذي ألزم الحجة المثبتة لانشقاق القمر آية للنبي، والأمر نفسه في المناظرة الحادية والمائة التي أوردها السكوني كذلك وقد جمعت بين أبي الحسن الأشعري والجبائي حول منع تسمية الباري تعالى بـ"العاقل"[2].

وقد أشرت المناظرات في التراث العربي الإسلامي عن إغلاقها بواسطة تعبيرات ذات حمولة حجاجية/ اقتناعية. وهكذا فـ"متوالية الإغلاق" كما تسميها "أوريكسيوني" اتخذت في المناظرات صيغ:

أ - السكوت: فقد ورد في آخر مناظرة أبي الحسن الأشعري مع الجبائي حول منع تسمية الباري تعالى بالعاقل "فسكت الجبائي"[3].

ب - العجز: فقد ورد في آخر مناظرة الخليفة المأمون العباسي لأحد الثنويين "فسكت الثنوي وعجز وبطل مذهبه"[4].

ج - الإفحام: كما وردفي مناظرة إياس بن معاوية مع أحد القدريين حول الظلم "فأفحمته"[5].

د - الانقطاع: كما ورد في مناظرة أبي بكر الباقلاني مع ملك الروم "فانقطع ما بيد ملك الروم فيما أورد من السؤال"[6]. وكذلك في مناظرة الباقلاني لقوم من السوفسطائيين "فأفحموا بالحجة وعلموا أن ذلك لقطع ما بأيديهم"[7].

هـ - البهت: كما ورد في آخر مناظرة أبي الحسن الأشعري مع الجبائي حول إبطال

(1) السكوني: عيون المناظرات، مذكور، ص 247.
(2) نفسه، ص 288.
(3) نفسه، ص 229.
(4) نفسه، ص 212-213.
(5) نفسه، ص 217.
(6) السكوني: عيون المناظرات، مذكور، ص 247.
(7) نفسه، ص 249.

القول بوجوب رعاية الأصلح للحق "فبهت الجبائي ولم يجد جوابا"[1].

و - افتقاد الجواب: كما في مناظرة أبي الحسن مع الجبائي "ولم يجد جوابا"[2].

ز - سقوط الاستدلال: كما في مناظرة بين أبي الحسن الأشعري والجبائي "فسقط استدلال الجبائي من يده وظهر انقطاعه وانفض الجمع"[3].

(1) نفسه، ص 227.

(2) نفسه، ص 227.

(3) نفسه، ص 230.

المبحث الرابع:

أفعال الكلام في الحوار داخل المناظرة

اعتبر الدكتور أحمد المتوكل في كتابه **اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري** "أن المناطقة الوضعيين درجوا على اعتبار شروط الصدق هي المعيار الوحيد للتمييز بين الجمل الدالة وغير الدالة. فالجمل الدالة هي التي تحتمل أن يقال عنها إنها صادقة أو كاذبة. أما تلك التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب فهي بدون دلالة. إلا أن نظرية "أفعال اللغة" التي وضع أصولها أوستين John Langshaw Austin، وطورها سورل John-R-Searle وغرايس H. Paul Grice، اعتبرت أن هناك جملا لا تحتمل الصدق ولا الكذب، ولكنها بالرغم من ذلك تحتمل دلالات معينة مثل:

أ – 'أعدك بأنني سأزورك غدا'.

ب –'أحذرك من مغبة التردد'.

ج – 'أغدا ألقاك؟'"[1].

فهذه الجمل حسب أصحاب نظرية أفعال اللغة لا تصف أي واقع في العالم الخارجي، فلا يمكن أن يقال عنها إنها صادقة أو كاذبة كما أنها تشكل بمجرد النطق بها عملا معينا، أي إنجازا. وهو على التوالي الوعد والتحذير والسؤال...

اعتمادا على هذه المقاربة ميز أوستين بين "صنفين اثنين من العبارات (أو الجمل) العبارات الوصفية، والعبارات الإنجازية"[2]. ثم ما لبث أن اختزلها في صنف واحد (العبارات الإنجازية)، حجته في ذلك أن "العبارات المصنفة على أنها عبارات وصفية ليست في الواقع إلا عبارات إنجازية فعلها الإنجازي غير

(1) جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، البيضاء 1981، ص 39، وأحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط 1988، ص 18.

(2) جون أوستين: نظرية أفعال الكلام...، مذكور، الصفحات 13-14-15-16-17، وأحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية...، مذكور، ص 19.

ظاهر سطحا"[1]. إذ أن الجملة الإخبارية التالية: "(إن السماء صافية اليوم) ليست إلا عبارة إنجازية حذف فعلها الرئيسي، وهذا هو أصلها: أقول إن السماء صافية اليوم"[2].

وقد عمد اوستين وسورل لتصنيف أفعال اللغة وفق القصود والأغراض الخطابية التي تؤديها، إلى خمسة:

- الأفعال الحكمية والتي ترتبط بإصدار أحكام Verdictifs.
- أفعال الممارسة والتي ترتبط بممارسة سلطة أو حق أو تأثير Exercitifs.
- الأفعال التعهدية وهي التي يلتزم المتكلم بموجبها بفعل شيء في المستقبل Promessifs.
- الأفعال السلوكية وهي تتعلق بالمواقف والسلوكات الاجتماعية التي يتخذها المتكلم إزاء تصرف أو مصير الآخر Comportatifs.
- الأفعال العرضية وهي أفعال تحليل وبرهنة Expositifs[3].

إن هذه الأفعال اللغوية تظل خاضعة في فصولها لشروط المقام، ومن ثم فالسياق كفيل بنقل غرضها من المعنى الحرفي إلى معنى مستلزم، يقود إليه المقام والعلاقة بين المتخاطبين، وهذا المعنى المقامي سماه غرايس بـ"الاستلزام الحواري"[4]. لذلك يخلص الدكتور طه عبد الرحمان إلى أن نظرية أفعال اللغة تعتبر "الجمل اللغوية لا تنقل مضامين مجردة، وإنما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات المتنوعة"[5].

بناء إذن على ما انتهت إليه نظرية أفعال اللغة، يمكن الإقرار بأن الأغراض الأكثر نشاطا في الملفوظات التخاطبية داخل المناظرة هي:

أ - العبارات الحكمية Expressions verdictives.

---

(1) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مذكور، ص 20.

(2) نفسه، ص 20.

(3) جون أوستين: نظرية أفعال الكلام...، مذكور، ص 174، وأحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مذكور، ص 21، وعبد الرحيم الحلوي: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، دراسة تداولية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ـ فاس 1988 ـ 1989.

(4) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية...، مذكور، ص 23.

(5) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان...، مذكور، ص 260.

ب -العبارات العرضية Expressions Expositives.

إن العبارات الحكمية هي التي تنطوي على إصدار حكم معين، وهي خاضعة للتقويم ما دامت تحمل تصورات معينة عن الواقع والأشياء. ويمكن التمثيل على استحضارها، من مناظرة عبد الله بن عباس مع الخوارج "فقالوا: قد كان للمؤمنين أميرا، فلما حكم في دين الله خرج من الإيمان"[1]. أو من مناظرة واصل بن عطاء مع عمرو بن عبيد حين يقول واصل: "فيكون صاحب الكبيرة فاسقا، ولا يقال فيه إنه مؤمن ولا منافق"[2]. أو قول أبي سعيد السيرافي لمتى بن يونس "أخطأت"[3] الذي تكرر مرات عدة في المناظرة، أو قوله "أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح، وإن كنت غافلا عن وجه صحتها. والمسألة الثانية جوابك عنها غير صحيح. وإن كنت أيضا ذاهلا عن وجه بطلانها"[4].

إن هذه العبارات وغيرها كثير، متخلل لثنايا المناظرات المدروسة، تعبر عن أغراض حكمية لأنها قائمة على إعلان أحكام بخصوص المحاور وما يتبناه.

وفضلا عن الاستحضار المكثف للعبارات الحكمية، توظف المناظرات بشكل واسع العبارات العرضية وهي تستعمل في سياق الاستدلال والبرهنة أو الحوار[5]. ومن ثم فهي لصيقة بأفعال (أكد وأنكر وأجاب واعترض...)[6].

ويمكن التمثيل للعبارات العرضية في الإثبات بقول متى بن يونس "يونان وإن بادت مع لغتها، فإن الترجمة حفظت الأغراض... المعاني..."[7]. وفي التصحيح يقول واصل بن عطاء: "فالواجب أن يسمى بالاسم الذي اتفق عليه وهو الفسق"[8]. وفي التسليم بقول عمرو بن عبيد: "ما بيني وبين الحق عداوة، والقول قولك"[9].

(1) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، ص 91.
(2) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، مذكور، ص 166.
(3) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، الصفحات: 109-114-115-122.
(4) نفسه، ص 119.
(5) عبد الرحيم الحلوي: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية...، مذكور، ص 130.
(6) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية...، مذكور، ص 83.
(7) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 111.
(8) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، مذكور، ص 166.
(9) نفسه.

وفي الاستنتاج يقول واصل بن عطاء "فيكون صاحب الكبيرة فاسقا، ولا يقال فيه إنه مؤمن ولا منافق"[1]، وفي الاعتراض والإنكار بقول أبي سعيد السيرافي "أخطأت لأن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذا كنا نتكلم بالعربية"[2].

وهكذا تشكل العبارات العرضية قيمة تخاطبية مهيمنة في المناظرة، ما دامت هذه الأخيرة حوارا قائما على العرض والاعتراض.

إن اعتماد العبارات الحكمية والعرضية يؤشر على طابع الحجاج التقويمي، أي حجاج ينبني على "تقويم صدق القضية المعبر عنها"[3] ومعلوم أن الحجاج التقويمي حسب الدكتور طه عبد الرحمان، هو أعلى ضروب الإقناع لأنه "الاستدلال الذي يأخذ فيه المحتج بوجهة المعترض فضلا عن وجهته الخاصة بوصفه مدعيا"[4].

(1) نفسه.
(2) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 109.
(3) عبد الرحيم الحلوي: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، مذكور، ص 172.
(4) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان...، مذكور، ص 229.